واقع التعليم الأولي في العراق١٩٤٥ـ ١٩٥٨ وموقف السلطة التشريعية منه

The reality of primary education in Iraq 19451948- , and the position
Of the legislative authority regarding it .

أ.م.د. رحيم حسن محمد الشامي
جامعة ذي قار
مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية

Dr.Raheem Hasan Mohammed Alshami
Raheem.Mohammed@utq.edu.iq

الملخص العربي

يمثل التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التعليم بصورة عامة، ويلعب دوراً بارزاً في اعداد رأس المال البشري لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات.

ويعد التعليم حقاً طبيعياً ومشروعاً لجميع الأطفال الذين تؤهلهم اعمارهم للدخول الى المدارس الابتدائية بعد سن السادسة من العمر. شهد التعليم في العراق خلال هذه المدة انتعاش في رياض الأطفال وتوسع في دائرة التعليم الابتدائي في أواخر الخمسينات، بعد قرار وزارة المعارف بنقل إدارة التعليم الابتدائي الى الادارات المحلية في الألوية. ورغم استمرار التوسع في مؤسسات التعليم بسبب السياسة الجديدة التي انتهجتها الوزارة بعد عام ١٩٥٥ إلا انه مع هذا ظل التعليم الابتدائي أدنى من مستوى الطموح. وبما ان التعليم هو الأداة الرئيسية في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولكونه الميدان الذي ساهم في بلورة الوعي الثقافي لأبناء العراق، لذا حظي باهتمام السلطة التشريعية في البلاد من خلال المقترحات والمناقشات التي

تجري في جلسات مجلس النواب العراقي من أجل الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره كما ونوعاً وفق اسس تربوية صحيحة. وكان لمطالب ودعوات النواب في المجلس النيابي للحكومة ولوزارة المعارف بإصلاح المناهج الدراسية بكافة مراحلها، وزيادة مخصصات ميزانية وزارة المعارف- أثر واضح في اتساع المؤسسات التعليمية والثقافية في البلاد، والاهتمام بمكانه المعلم ودورة الرائد في عملية التعلم من خلال اصدار قانون الخدمة التعليمية الذي تضمن حقوق المعلمين في البلاد.

الكلمات الافتتاحية :العهد الملكي - النظام التعليمي - الكتاتيب - التعليم الابتدائي - النواب .

Abstract

Primary education characterizes the basic foundation on which education is based in general and plays a noticeable role in preparing people because it develops the capabilities of individuals and provides them with knowledge and skills. Education is a natural and legitimate right for all children whose ages qualify them to enter primary schools after the age of six.

During this period, education in Iraq witnessed a revival in kindergartens and an expansion in the primary education department in the late fifties, after the Ministry of Education decided to transfer the administration of primary education to local administrations in the districts. Despite the continued expansion in educational institutions due to the new policy adopted by the ministry after 1955, primary education remained below the level of ambition.

Ever since education is the main means in the process of social, economic, and political change and because it is the field that contributes to the crystallization of the cultural awareness of the people of Iraq, it has received the attention of the legislative authority in the country through the proposals and discussions that take place in the sessions of the Iraqi Council of Representatives in order to raise the level of education and develop it quantitatively and qualitatively according to correct educational foundations. The demands and calls of the representatives in the Council of Representatives for the government and the Ministry of Education to reform the curricula at all levels and increase the budget allocations of the Ministry of Education had a clear impact on the expansion of educational and cultural institutions in the country and the interest in the status of the teacher and his pioneering role in the learning process through the handing out the Education Service Law that included the rights of teachers in the country.

Keywords : Royal era , the education system , Quranic schools , primary education , representatives.

المقدمة:

طرأت على التعليم في العراق في أواخر العهد الملكي من ١٩٤٥-١٩٥٨، تغيرات عدة أسهمت في بلورته بشكل جعلته يسير قدماً نمو التطور، ولم تخل تلك المراحل من عقبات كثيرة لم تكن في أغلبها ناتجة عن تخلف المجتمع العراقي، وانما كان للسياسة البريطانية تأثيراتها الواضحة في هذا المجال، إذ سعت بشتى الطرق الى ابعاد التعليم عن اتجاهه القومي من خلال تدخلها بوضع أساليب التدريس بواسطة مستشاريها وخبرائها، ولكون التعليم بمراحله المختلفة والمتنوعة يمثل أهمية كبيرة في حياة المجتمع فهو الادارة الرئيسية في عمليه التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلاد لذلك أقتضى التنويه اليه من خلال هذا البحث.

قسم البحث الثلاث الى ثلاث محاور وخاتمه وقائمة المصادر فضلا عن تمهيد مختصر.

تناول المحور الاول واقع التعليم الأولي في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، الذي تضمن الكتاتيب ورياض الأطفال. وتطرق المحور الثاني الى تطور التعليم الابتدائي في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨. وسلط المحور الثالث الضوء على موقف السلطة التشريعية من التعليم في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ والدعوة الى تطويره. اعتمد الباحث على مجموعه من المصادر المتنوعة يأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية المنشورة التي عززت البحث بمعلومات مهمه مثل المطبوعات الحكومية لوزارة المعارف المتمثلة بالتقارير السنوية ومحاضر مجلس النواب العراقي.

واستندت الدراسة على بعض الرسائل والاطاريح الجامعية المتنوعة، إذ زوت الباحث بمعلومات قيمة وجيدة منها اطروحة صالح محمد حاتم (تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨) وأطروحة علي طاهر تركي الحلي (موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق١٩٣٩ - ١٩٥٨) وغيرها من الرسائل والا طاريح.

كما اعتمدت الدراسة على عدد من المراجع والمصادر العربية والموسوعات والمعاجم التي اغنت البحث بالمعلومات.

تمهيد

لمحة تاريخية عن الواقع التعليمي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

ان فلسفة النظام التعليمي في العراق كان تقوم على أساس خدمة الاستعمار والعائلة المالكة، وضمان استمرارية سيطرتهما وتحقيق أهدافها في ترسيخ التبعية الاقتصادية والفكرية للنظام الرأسمالي العالمي، وذلك بالاعتماد على التفرقة الطبقية والطائفية، الأمر الذي خلق فجوة ثقافيه وفكرية سحيقة أضفت إلى الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى التي فصلت بين الشعب من جهة

والسلطة والموالين والمتواطئين معها من جهة أخرى. [١]

برغم تلك الاوضاع المتأزمة، جرت محاولات عديدة لإصلاح النظام التعليمي وتنظيمه شاركت فيها جهات وطنيه وأجنبية مختلفة من بينها ما قام به ساطع الحصري[٢] من جهود كبيرة كإصداره قانون مجالس المعارف في الألوية الذي حدد فيه واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم، كما حدد واجبات التفتيش، نظم شؤون المدارس الأهلية وحاول تنظيم الإحصاءات التربوية، وعمل أيضاً على اصلاح وتنظيم التعليم الابتدائي، وشرع بإصلاح التعليم الثانوي، وأسهم اسهاماً فعالاً برفض مقترحات بعض اللجان الاجنبية التي استقدمت كلجان استشارية في أمور التعليم آنذاك[٣].

وعلى الرغم من سير التعليم على وفق الأسس العصرية، لكنه كان بطيئاً نسبياً تعترضه عقبات كثيرة ومصاعب جمة [٤] تمثلت بنقص الكادر التعليمي وقلة المستلزمات المدرسية من (الأبنية ومقاعد وكتب دراسية)، وابتعاده عن الاتجاه القومي بعد انتفاضة عام ١٩٤١، [٥] لخضوعه لتوجيهات المستشارين البريطانية، فضلاً عن أنه يتسم بالسطحية والعناية بالكم على حساب النوع، مما أدى الى ضعف المستوى العلمي بشكل عام [٦] ويلاحظ ان ميزانية وزارة المعارف قد شهدت تراجعا ملحوظا في تخصيصات وزارة المالية في الاعوام ١٩٤٠ - ١٩٤٥، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية حتى بلغت في العام الدراسي ١٩٤٤-١٩٤٥ نسبة ٨,٦٢ ٪ من الميزانية العامة للدولة في حين كانت في العام الدراسي ١٩٣٨-١٩٣٩ بنسبة (١٢,٩٩ ٪). وهذا يفسر أثر الحرب العالمية الثانية على التعليم بشكل عام [٧].

المحور الأول واقع التعليم الاولي في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨.

أولاً: الكتاتيب

على الرغم من وجود مؤسسات التربية والتعليم في العراق، فقد أعيد العمل بالكتاتيب [٨] التي كانت متخلفة عن روح العصر لعدم قدرتها على مواكبة التدريس في المدارس الحديثة القائمة على مناهج علميه متطورة، تقوم بتدريسها كوادر تعليمية مؤهلة لتنمية القدرات العقلية للطلبة، إلا انها على الرغم من هذه السلبيات كانت تمثل بديلاً عن التوسيع في المدارس الابتدائية، وانتشرت في بغداد والبصرة والموصل فضلاً عن بعض المدن الأخرى. [٩]

اهتمت وزارة المعارف العراقية بتنظيم الكتاتيب وخصصت لها صفحه كامله في التقارير السنوية لسير المعارف من ١٩٤٥ - ١٩٥٨، وأخضعتها لرقابتها المستمرة، وألزمت اصحاب الكتاتيب والقائمين عليها بإحاطتها علماً عند الشروع بفتح كتاب جديد ومراعاة الشروط الصحية فيها [١٠] كانت الدراسة في الكتاتيب دراسة نظرية

بصورة عامة لا تختلف عن طريقه الكتاتيب في العهود السابقة من حيث قلة المواد الدراسية التي لا تتعدى مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، ومعلومات يسيرة في الحساب والخط والرياضة البدنية. وتكاد الدراسة موحدة من حيث الاسلوب والمواد الدراسية المشار اليها [١١] لذلك لم تحظ باهتمام ورغبة عامة الناس فانخفضت اعدادها بشكل تدريجي، وبصوره متفاوتة بين المدن ومن سنة الى أخرى. [١٢] ولكن رغم ذلك فان تقارير سير المعارف لسنة١٩٥٧-١٩٥٨ تشير الى وجود (١١٢) كتاباً منتشرة في مدن بغداد والموصل والبصرة منها (٤٥) كتاباً للذكور و(٨) كتاتيب للإناث و(٥٩) كتابا مختلطا، وبلغ عدد تلامذتها (٢١٣٠) طالباً وطالبة [١٣]

يتضح من ذلك ان الكتاتيب وجدت نتيجة الظروف القاسية إلى مرت بها البلاد من نقص ملحوظ في انتشار المدارس الابتدائية فضلاً عن ضروب الحرب وانتكاساتها السلبية على قطاع التربية والتعليم مما أكد ضرورة وجودها خصوصاً إذا ما علمنا انها اقتصرت على ابناء العوائل الفقيرة وانتشار وجودها في المناطق الشعبية وأطراف المدن والارياف.

التعليم العام:

كان التعليم العام أكثر انواع التعليم انتشاراً وأوسعها قاعدة لأنه يرتبط بتعليم الصغار والكبار، فهو يمس معظم شرائح المجتمع، إذ يساعد على تعليم ابنائه ابتدأ من رياض الاطفال وانتهاء بدخولهم الى الكليات والمعاهد العالية وقد شمل هذا النوع من التعليم رياض الاطفال، والدراستين الابتدائية والثانوية، ومراكز محو الأمية.

ثانياً - رياض الاطفال:

تعد مرحلة رياض الأطفال ان المراحل التربوية المهمة والتي تسبق الدراسة الابتدائية وتمهد لها، اذ يقبل فيها التلاميذ الذين اكملوا سن الرابعة ، ومدة الدراسة فيها سنتين ، السنة الأولى في صف الروضة ، اما السنة الثانية فتعتبر تمهيدية ينتقل التلميذ بعدها لمرحلة الدراسة الابتدائية [١٤]

لقد مرت رياض الاطفال خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها بمرحلة ركود، أقدمت وزارة المعارف عل غلق معظم المدارس الرسمية لرياض الاطفال، وألحقت البقية فيها بالمدارس الابتدائية الأهلية والاحداث [١٥]، نتيجة للظروف المالية والاقتصادية الي مرت بها البلاد خلال الحرب والسنوات التي اعقبتها [١٦] اذ انخفضت الميزانية العامة للدولة، على أثرها انخفضت ميزانيه وزارة المعارف [١٧] ومن جانب أخر شجعت الوزارة في الوقت نفسه المؤسسات التربوية الاهلية على فتح رياض الاطفال، وقدمت لها مساعدات ماليه، فظهرت مجموعة من رياض الأطفال الأهلية وكان أغلبها ملحق

بالمدارس الابتدائية، وعلى الرغم من قلة رياض الأطفال الرسمية، فأن وزارة المعارف درست احوال رياض الاطفال، ومسالة الأجور الدراسية فقررت في سنه ١٩٤٨ اعفاء ٢٥٪ من طلاب رياض الاطفال من الأجور الدراسية، ويفضل ابناء المعلمين الذين لا تتجاوز رواتبهم الـ (٢٥) دينار على غيرهم، ولا يشمل الأعفاء أجور النقل والاكل [١٨]

وعندما أنتعش الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، عادت الوزارة إلى فتح عدد من رياض الأطفال الرسمية في بعض الالوية مثل (بغداد، والديوانية، والكوت، الدليم) في عام ١٩٤٦ [١٩]، ونتيجة تخبط رياض الأطفال في برامجها وفعالياتها، الأمر الذي دفع وزارة المعارف الى اصدار أول نظام لرياض الاطفال الرسمية في العراق في٢ نيسان ١٩٥٠ بأسهم نظام رياض الاطفال الرسمية رقم (١٣) لسنه ١٩٥٠ وهو مؤلف منا (٢٨) مادة شملت جميع جوانب رياض الاطفال من اهداف وتحديد سن القبول، والاجور الدراسية، ونسبة الاعفاء والمنهج اليومي، وواجبات المديرة والمعلمات بصورة مفصلة [٢٠] وظلت هذه المدارس تنمو ببطء حتى جاء العام الدراسي ١٩٥٦/١٩٥٥ فشهد بداية عهد جديد لرياض الاطفال، استعادت به مكانتها وأهميتها في السلم التعليمي والتربوي [٢١] لذا قامت الوزارة بفتح روضة نموذجيه في كل لواء، وخلال العام الدراسي ١٩٥٨/١٩٥٧ أصبح عدد رياض الاطفال (٢٤) روضه رسميه منها (٨) في بغداد و(٢) في كل من البصرة وديالى واربيل، ومعدل روضه واحده في المدن الأخرى ، وبدأت وزارة المعارف تشعر بأهمية تلك المؤسسة مما جعلها تفرد لها صفحة كاملة في التقارير السنوية التي تصدرها منذ عام ١٩٥٧-١٩٥٨ . [٢٢] يتقدم مما سبق ان لرياض الاطفال أهمية كبيرة باعتبارها مؤسسة تربوية لأعداد التلاميذ وتهيئتهم لمرحلة الدراسة الابتدائية، ومع الأسف انها لم تحظ بالدعم الكافي من قبل وزارة المعارف وأقتصر ظهورها على بعض المدن الكبيرة فقط مثل مدينة بغداد وغيرها.

المحور الثاني: تطور التعليم الابتدائي في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨.

التعليم الابتدائي

كان التعليم الابتدائي في العراق يسير وفقاً لنظام المدارس الابتدائية رقم (١٩) لسنه ١٩٣٠ وتعديلاته المعمول بها آنذاك. وهو عام ومجاني، وتتحمل الدولة مسؤولية نشره وتوفيره لكل طفل عراقي بلغ السادسة من عمره. ومدة الدراسة فيه ست سنوات تمتد من سن السابعة الى الثانية عشرة[٢٣]

كانت الدراسة الابتدائية تشتمل على نوعين من المدارس ، أولهما مدارس الاحداث ويكون التعليم فيها مختلطا وهيئاتها التعليمية مكونه من المعلمات

فقط ، وقد اولت وزارة المعارف اهتمامها بهذه المدارس بعد ان لمست فائدتها ، فازدادت اعدادها من (٥٢) مدرسة للعام الدراسي ١٩٤٦/١٩٤٥ الى (٧٩) مدرسة للعام الدراسي ١٩٥٠/١٩٤٩ .[٢٤] وثانيهما المدارس الابتدائية التي يكون فيها التعليم خاصا بالبنين على يد معلمين او خاصا بالبنات على يد معلمات ، وهذه المدارس كانت تضم ثلاثة أنواع هي المدارس الابتدائية الريفية ، والمدنية ،والمسائية خلال العام الدراسي ١٩٤٨/١٩٤٧ ، ثم مدارس السكك الحديدية الابتدائية في العام التالي . وكانت هذه المدارس متجانسة وموحدة في مناهجها الدراسية .[٢٥]

ويهدف التعليم الابتدائي آنذاك الى تزويد أطفال العراق (بنين وبنات) بعد سن السادسة بالتربية والثقافة، وجعلهم مواطنين صالحين سليمي الجسم والعقل والخلق، والعمل على اكتشاف مواهبهم وقابلياتهم لغرض توجيههم إلى ما يناسب هذه المواهب والقابليات. لذا أولت وزارة المعارف الأبنية المدرسية أهمية كبيرة، باعتبارها أن توفير المدارس هي الخطوة الاولى التي تبنى عليها العمليات التعليمية [٢٦] لذا سعى العراق باعتباده بلد نامي الى تشجيع التعليم بما يتوفر من الإمكانيات المختلفة، من خلال التوسع في فتح المؤسسات التعليمية والثقافية وتطويرها, فشكلت وزارة المعارف العديد من اللجان التي كان من شأنها تشخيص القصور الحاصل في المناهج الدراسية أو المؤسسات التربوية أو الهيكل الاداري أو التعليمي المراد اعادة النظر فيه من أجل اصدار التوجيهات والتعديلات المتناغمة مع حاجة المسيرة العلمية[٢٧]. منها لجنة (المناهج العامة والتدريسات) عام ١٩٤٥، ومهمتها مراقبة تطبيق المناهج الدراسية في المدارس، ورفع التقارير عن المشاكل التي تواجه تدريسها. وتتألف هذه اللجنة من معاون مدير المعارف العام، ومدير المباحث الفنية ،ومديري التعليم ، وستة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التربية والتعليم . ولجنة (مشروع العشر سنوات) التي تألفت عام ١٩٤٦، لغرض إعادة النظر في تنظيم الجهاز التربوي في العراق وتطوير النظام التعليمي فيه خلال العشر السنوات التالية من تأليفها. وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير المعارف نوري القاضي ،وعضوية كل من الدكتور متي عقراوي نائبا للرئيس ،وعبدالرزاق إبراهيم وكيل مدير المعارف العام ، محيي الدين يوسف الأستاذ بدار المعلمين العالية ، حسن الجواد معاون مدير المعارف العام ،وعبد العزيز مهدي مدير المباحث الفنية سكرتيرا للجنة.[٢٨] واللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية لعام ١٩٤٩.لغرض تعديل المناهج والكتب المدرسية بما يتفق بسياسة المعارف العامة واتجاهات التعليم وأهدافه

،برئاسة محيي الدين يوسف مفتش المعارف العام ووكيل مدير التعليم العالي ، وعضوية (١٤) أستاذا متخصصا في ميدان التربية والتعليم من العاملين في المعاهد والكليات وديوان الوزارة. ولاحظت هذه اللجنة ان عدد طلاب المدارس المتوسطة والثانوية هو عشر عدد طلاب المدارس الابتدائية، وان هناك تزايد في الاقبال على التعليم الابتدائي [٢٩]

شهدت الفترة (١٩٤٥ - ١٩٥٠) زيادة في التخصيصات المالية لوزارة المعارف مقارنة بمرحلة الحرب العالمية الثانية والتي انخفضت بها ميزانية المعارف بشكل كبير، غير ان تلك الزيادة كانت تسير ببطء كبير وذلك لقلة عوائد العراق النفطية، بسبب تحكم شركات النفط الأجنبية الاحتكارية بإنتاج النفط وتصديره، فضلاً عما لحق العراق من خسائر مادية بسبب اغلاق انبوب نفط حيفا عام ١٩٤٨، إذ ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من ٩,١٪ في السنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦ الى ١٢,٥ ٪ في السنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ [٣٠] وأخذت ميزانية الوزارة بالانتعاش في السنوات اللاحقة، اذ بلغت ميزانية الوزارة ٢٠/٣ خلال العام ١٩٥٧/ ١٩٥٨ وعمدت الوزارة الى استثمار تلك الزيادة في توسيع نطاق التعليم كماً ونوعاً، إذا ما علمنا ان مخصصات وزارة المعارف كانت تزيد على ميزانية الوزارات عدا وزارتي الدفاع والداخلية، وهذا ما يؤكد الاهتمام الذي توليه الدولة بالتعليم [٣١]

أولت وزارة المعارف شؤون التربية والتعليم عناية كبيرة وسعت الى تطوير نظم المعارف، ونظم الدراسة عامه ومنها التعليم الابتدائي. وفي ١٦ آب ١٩٥١ أصدرت وزارة المعارف نظام ادارة المدارس الابتدائية المحلية رقم ٣٨ لسنه ١٩٥١، وبموجب هذا النظام اصبحت الادارة المحلية في الالوية مسؤولة عن نشر التعليم الابتدائي وتأسيس المدارس اللازمة وأدارتها والأشراف عليها وفق أحكام قانون المعارف العامة والأنظمة الصادرة بموجبه. [٣٢] وفقاً لهذا النظام تعد جميع المدارس الابتدائية بما فيها رياض الاطفال المؤسسة من وزارة المعارف في كل لواء تابعة لإدارة اللواء المحلية، وينقل كل معلموها ومعلماتها الى تلك الادارة مع مراعاة أحكام قانون الخدمة التعليمية [٣٣]

ومن سلبيات هذا النظام انه عرقل سير العملية التعليمية لخضوعها لجهات غير مختصة، فضلاً عن زيادة التعقيد وضياع المسؤولية وجعل موظفي المعارف تحت رحمة موظفي الادارة المحلية [٣٤] ونتيجة لذلك أقدمت وزارة المعارف في ١٥ تموز ١٩٥٤ على اصدار نظام ادارة المدارس الابتدائية المحلية رقم (٤٧) لسنه ١٩٥٤ ألغت بموجبه أحكام النظام السابق، وسعى النظام الجديد على ان تكون وزارة المعارف هي المسؤولة عن سياسة التعليم الابتدائي المحلي، وضمان تقدمه

من النواحي الفنية - كما ان تقوم بأعداد المعلمين للمدارس الابتدائية كافة وتوزيعهم على مدارس الالوية وتقع على مسؤوليتها توفير المناهج والكتب المدرسية، وتتولى شؤون الامتحانات فيها. وهي المسؤولة عن تفتيشها وتوجيهها. كما أكد هذا النظام على ان تقوم الادارة المحلية بتهيئة أبنية المدارس وأنشاء بيوت لسكن المعلمين وتجهيز المدارس بالقرطاسية والكتب المدرسية، وظل معمولاً بهذا النظام حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. [٣٥]

يلاحظ ان نسبة المتعلمين قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لا تزيد على ١٢٪ وأن اكثرهم من الأسر الغنية والمتوسطة التي تستطيع ان تنفق على أبنائها وتفرغهم للدراسة الي تستغرق سنوات طويلة، بينما لا تستطيع الأسر الفقيرة الحصول على التعليم بحكم اضطرارها إلى دفع أبنائها للعمل في سن مبكرة، ففي بعض النواحي بلغ عدد طلاب المدارس الابتدائية ٦ لكل ١٠٠٠ قد برر حسين كبة المفتش الاداري ذلك بضيق الحالة الاقتصادية وقلة المدارس [٣٦] وعلى سبيل المثال في سنه ١٩٥٣ تخرج في لواء المنتفك ٤٩٥ طالبا من المدارس الابتدائية بقي معظمهم عاطلاً لا يستطيعون اكمال دراستهم في المدارس المتوسطة لانتفاء وجودها في محلات سكناهم، ولأن حالتهم الاقتصادية لا تمكنهم من الذهاب الى مركز القضاء أو اللواء حيث توجد مدرسة متوسطة فيه. وفي سنه ١٩٥٣ قدمت بعثة اليونسكو UNESCO تقريرا بينت فيه ان نحو ٦٦ ٪ من الطلاب و ٧٢ ٪ من الطالبات الذين يدخلون المدارس الابتدائية لا يحصلون على الشهادة الابتدائية بعد ست سنوات، وكانت الاكثرية الساحقة من طلاب المداس تكتفي بالدراسة الابتدائية وان ٢٥٪ منهم يتركون الدراسة من اجل العمل وكسب العيش [٣٧]

وخلال العهد الملكي كانت رغبة كبار الملاك وشيوخ العشائر في الريف تثبيت العلاقات الانتاجية والاقتصادية على اساس عزل الفلاحين عن المؤثرات الخارجية، وفي مقدمتها التعليم لأنها قد تخرجهم عن العادات والتقاليد المتوارثة[٣٨].

ونال التعليم الابتدائي اهتمام وزاره المعارف من أجل الارتقاء به بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وليشمل اكبر عدد من ابناء الشعب حيث ازداد عدد المدارس الابتدائية مع ازدياد عدد التلاميذ وهيئاتهم التعليمية، واخذ التعليم ينمو بصورة سريعة اذ ارتفع عدد المدارس الابتدائية خلال مدة البحث من (٩٤٤) مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ إلى (٢١٤٥) خلال العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ نتيجة ارتفاع عدد التلاميذ من (٤٨٧ ١١٨) تلميذ إلى (٤٣٧٥٠٢) تلميذ خلال تلك المدة المذكورة أعلاه. كما رافق زيادة التلاميذ، زيادة في اعداد

المعلمين حيث بلغ عددهم (١٣٩٣٧) معلماً ومعلمة خلال العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ [٣٩]

ومن أجل تطوير مؤسسات التعليم الابتدائي، عمدت وزارة المعارف في بداية العالم الدراسي (١٩٥٧-١٩٥٨) فتح مدرستين ابتدائيتين نموذجيتين في كل لواء تلحق أحداهما بدار المعلمين والأخرى بدار المعلمات لغرض تطبيقات الطلاب فيهما، ولجعلهما انموذجاً لتجريب ما يستجد من الأساليب الصحيحة في ميدان التربية والتعليم في العالم [٤٠]

ويتضح لنا انه رغم الظروف المادية والاقتصادية الصحية التي مر بها البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها والتي تركت آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية، فأن قطاع التربية والتعليم نال اهتمام المسؤولين في وزارة المعارف من خلال ارتفاع أعداد المؤسسات التعليمة وانتشارها في معظم الألوية لمواكبة الزيادة الحاصلة في اعداد التلاميذ سنة بعد أخرى، وتدريب الهيئات التعلمية وزيادة أعدادها لسد الشواغر في تلك المدارس.

المحور الثالث: موقف السلطة التشريعية من واقع التعليم الابتدائي في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ والدعوة الى تطويره.

لم تكن أوضاع المدارس في العراق بأحسن حال من غيرها ممن يقع ضمن دائرة النقد، إذ عانت الكثير من الاهمال مما دفع بنواب البرلمان ان يضمنوا طروحاتهم ومداخلاتهم بعدد غير قليل حول مسألة تحسين أحوال المدارس من بنايات ومرافق خدمية وصحية تؤمن للطالب دراسة مثمرة وكريمة، وذكر النائب سعد عمر [٤١] (كربلاء) الحكومة بما هي غافلة عنه، وهي مشكلة أبنية المدارس التي تعاني من اهمالها أغلب مناطق البلاد منبها إلى العلاقة الكبيرة بين مباني المدارس والثمرة المبتغاة من التعليم، حيث أعتبر النائب ان الطالب الذي لا يستريح في المكان الذي يرتشف منه العلم، لا يمكن ان يحصل على ما يريده من التعليم [٤٢]

ولذا أولت القوى المعارضة في البرلمان العراقي أهمية كبيرة بقطاع التربية والتعليم في جميع مناطق العراق من خلال المقترحات والمناقشات التي من شأنها فعلاً الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره كماً ونوعاً، وفق أسس تربوية صحيحة، وان معظم النواب كانوا يرون في التعليم الوسيلة الأهم لإنقاذ المجتمع العراقي من جميع مشكلاته [٤٣] إذ طالب بعض النواب اثناء محاضر جلساتهم بضرورة تقديم ميزانية وزارة المعارف على غيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى لقناعة تامه منهم بأن مؤسسات المعارف هي الخلاصة التي تتفرع منها كل ما يهم مستقبل البلاد[٤٤].

أنتقد النائب عبد الوهاب مرجان[٤٥] (الحلة) في محاضر جلسات مجلس النواب

اثناء مناقشات أعداد لائحة الميزانية العامة لسنه ١٩٤٧، انخفاض ميزانيه وزارة المعارف المستمر من سنة الى سنة اخرى حيث أصبحت ٩ ٪ فقط بينما كانت في السابق ١٣ ٪ مع ملاحظة زوال المسبب السابق (الحرب العالمية الثانية) [٤٦]

ودعا عدد من النواب اثناء مشاركاتهم في مناقشات جلسات مجلس النواب إلى التكاتف وتكثيف الجهود لإصلاح المناهج الدراسية بكافة مراحلها بما يتلائم مع اعداد أجيال كفؤة تأخذ على عاتقها أعمار البلد، وأشار النائب عبد الهادي صالح (الحلة) على وزارة المعارف ان تضع سياسة ثابتة تنظم بموجبها مناهج دراسية جديدة، تأخذ بنظر الاعتبار الوضع الأخلاقي بما يتوافق مع حاجة البلاد [٤٧]

وأشار النائب بهاء الدين نوري (السلمانية) الى واقع المدارس المؤسف أنه يوجد لدينا (٩٤٨) مدرسة بمختلف انواعها، منها (٢٤) مدرسة حكومية فيها ما يزيد على (١٦٠) صريفة أو كوخ و (٢٨٠) الباقية غير صالحة للاستخدام، وهذا مثال على واقع حال المدارس في السليمانية سنة ١٩٤٧، فكيف يكون حال المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية والدينية في وسط العراق وجنوبه الذي عانى ما عانه من الضياع والحرمان والاهمال من قبل الحكومات المتعاقبة على حكم العراق خلال هذه المدة [٤٨]

لم يترك النواب فرصة إلا واغتنموها ليبينوا مدى سمو مكانه المعلم العراقي وضرورة الارتقاء بواقعه، فأعتبر النائب رفائيل بطي[٤٩] (البصرة) أن المعلم هو الذي يكون الأمه، ولم تنهض الأمم الغربية أو الشرقية إلا على يد المعلم، وطالب بسن قانون تقاعد خاص للمعلمين، تحفظ به كرامة المعلم من الإهانة فيما اذا تقدم به العمر وأصبح عاجزاً عن العمل. ومن جانب آخر وجه النائب عبد الهادي صالح (الحلة) سؤالاً إلى الحكومة عن أسباب تأخرها في اصدار لائحة قانون خدمة المعلمين كما وعدت في عرض منهاجها الوزاري [٥٠] كما أكد النائب قدوري قدوري (بغداد) على ان انخفاض ميزانية وزارة المعارف في السنة المالية ١٩٤٩ إلى (٨٪)، ليس له أي مبرر، محذراً من (الصورة البشعة التي يعيش بها أغلبية سكان العراق... ومدى التأخر الذي نحن فيه) [٥١]

ومن جانب أخر أشار وزير المعارف نجيب الراوي [٥٢] الى سعي الوزارة لتنسيق المناهج الدراسية بما يتناسب مع حاجة البلاد العلمية والثقافية، ووفق بناء أخلاقي متين [٥٣]

وأقترح النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل) تأسيس صندوق ضمان المعلمين يدفع فيه المعلم نسبه ضئيلة من راتبه الشهري كأن يكون درهم مثلاً وأن تدفع الخزينة أكثر من هذا المبلغ، لإعانة عائلة

المعلم إذا ما توفاه الله أو أقعده المرض فيكون في ذلك ما يخفف من المصيبة ويعين في المحنة [٥٤]

ومن خلال مناقشته للسياسة التعليمية لوزارة المعارف أكد النائب علي كمال (السليمانية) على ضرورة انشاء دار للمعلمين في كل لواء من ألوية العراق ليبقى المتخرجون من تلك الدور معلمون في مناطقهم [٥٥]

وفي اثناء مناقشاتهم حول فقرات قانون الخدمة التعليمة انتقد عدد من النواب سلم الرواتب الذي تضمنه القانون والذين وجدوه مجحفاً بحق المعلمين، حيث يتم تعين المعلم بعد ١١ سنة دراسية براتب شهري قدره ٨ دنانير، وكذلك النظر في مدة الترفيع للدرجات الدنيا منهم والتي تتجاوز الثلاث سنوات حيث انها لا تتعدى السنتين لدى أصحاب الدرجات العليا [٥٦]

ونتيجة لذلك تقدمت وزارة نوري السعيد الحادية عشر الى مجلس النواب بجلستها في ١٨ اذار ١٩٥١ بلائحة (قانون الخدمة التعليمة)، فبين خليل كنه [٥٧] وزير المعارف ان هذه اللائحة تستهدف ضمان بعض الحقوق للمعلمين وضمانات لكفالة تحسين المستوى العلمي للمعلم [٥٨]

وأوضح النائب اسماعيل الغانم (بغداد) ان بلادنا في حاله مؤسفة من الجهل ولو أننا صرفنا المبالغ التي صرفت على المصالح التافهة منذ عام ١٩٢١ وحتى اليوم لكان لدينا الآن ضعف المدارس وجامعتان على الأقل، معللاً السبب وبحسب رأيه هو تلاعب الأيادي الاجنبية وتحكمها وخططها، جعلتنا لا نعبر لنشر العلم والثقافة إلا القليل من الاهتمام به [٥٩]

وطالب عدد من النواب اثناء مناقشاتهم في مجلس النواب الحكومة بالتوسع في فتح المدراس الابتدائية والمتوسطة في الاقضية والنواحي في البلاد [٦٠]

وشدد النائب اسماعيل الغانم (بغداد) على اصلاح المناهج المدرسية بشكل عام ولجميع المراحل وذلك من خلال عرضه بعض نسب النجاح للمقارنة بين عامي (١٩٣٢ و١٩٥٠) حيث كانت نسبة النجاح في الاولى (٨١ ٪) في المدارس الابتدائية، انخفضت في عام ١٩٥٠ الى (٥٩ ٪) في المدارس الابتدائية، معللاً السبب في التغير الحاصل في المناهج الدراسية، متمنياً على وزير المعارف ان يعيد اهتمامه في تلك المناهج [٦١]

كما انتقد النائب عبد المجيد القصاب [٦٢] (بغداد) مناهج التعليم في المدارس الابتدائية والتي وجدها تعاني من نقص كبير في وسائل الايضاح وصعوبة في المناهج التي وضعت للطلاب، وضعف تدريس اللغة العربية وضعف مدرسيها.. مقترحاً فتح دورات تقوية لمعلمي اللغة العربية من اجل رفع قدراتهم العلمية. [٦٣]

ومن أجل مكافحة الأمية والجهل في

العراق الذي أنتشر بصورة كبيرة في انحاء البلاد، حاول النائب سليمان الشيخ داود (بغداد) تصوير الحكومة ببعض الحلول المطبقة في عدة دول عانت من هذه الحالة عن طريق توجيه مجموعة أسئلة لوزارة المعارف لعل أبرزها، هل قامت الوزارة بفتح مدارس متنقلة في القرى أو الكتاتيب مزودة بالشباب المخلص لتعليم الأميين؟ وهل ألزمت الوزارة نفسها بالبحث عن بعض المتطوعين المستعدين لتعليم أنفسهم ثم غيرهم؟ مؤكداً للوزارة بأنها إذا سارت بهذا الاتجاه فأنها سوف تقلص عدد الأميين من ٨٣ ٪ الى ٥ ٪ خلال خمس سنوات [٦٤]

وانتقد النائب محمد الحردان (الدليم) أهمال وزارة المعارف لتعليم ابناء العشائر والريف، واقتصار وجودها في محيط المدن إلى الحد الذي آلت معه حتى المدارس التي بنيت على حساب رؤساء العشائر في القرى والأرياف إلى أطلال مهجورة كونها لم تحظ بمتابعة الوزارة، وارسال معلمين يسدون شواغر تلك المدارس، أقترح النائب عبد المجيد القصاب على الوزارة ان تستغل العطلة الصيفية وتكثف جهودها في فتح صفوف لمحو الأمية بالطريقة التي تراها مناسبة في سبيل الألحاق تدريجياً بالركب، وتعلم من فاتتهم الفرصة بسبب مشاكل عدم توفر المدارس أو كثرة الشواغر أو غيرها من الاسباب [٦٥]

الخاتمة

تأثر قطاع التعلم حاله حال قطاعات الدولة سلباً وإيجاباً خلال مدة البحث بطبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها البلاد ابان الحرب العالمية الثانية. إذ تركت بصماتها الواضحة على السياسة التعليمية من حيث فلسفتها وأهدافها وخططها المستقبلية، أو عناصر التعليم من مسؤولين وتدرسين وطلبة. وكذلك على أنواعه ومراحله ومناهجه الدراسية وقوانينه وأنظمته.

شهد التعليم في العراق خلال هذه المدة حالة من الانتعاش في رياض الاطفال في أواخر الخمسينات، وأتساع دائرة التعليم الابتدائي، وبالخصوص بعد الخطوة التي اتخذتها وزارة المعارف بنقل إدارة التعليم الابتدائي إلى الادارات المحلية في الألوية في أب ١٩٥١، بعد السياسة التعليمية الجديدة التي سارت عليها وزارة المعارف بعد عام ١٩٥٥، اتسع نطاق التعليم في البلاد، إلا أنه مع هذا ظل التعليم الابتدائي أدنى من مستوى الطموح خاصة بعد فشل الوزارة في تحقيق الزامية التعليم رغم الجهود التي بذلتها في هذا الشأن.

أولى النواب في البرلمان العراقي أهمية كبيرة بقطاع التربية والتعليم في جميع مناطق العراق من خلال المقترحات والمناقشات التي من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره كما ونوعاً وفق اسس تربوية

صحيحة.

دعا أغلب النواب الحكومة وخاصة وزارة المعارف الى اصلاح المناهج الدراسية بكافة مراحلها، والى زيادة ميزانية الوزارة بعد تحسن الظروف الاقتصادية للبلاد من أجل التوسع في انشاء المؤسسات التعليمية وتزويدها بكافة الخدمات الصحية وغيرها.

كما دعا النواب الحكومة إلى الاهتمام بمكانه المعلم ودوره الرائد في عملية التعلم من خلال اصدار قانون الخدمة التعليمية لضمان حقوق المعلمين.

قائمة الهوامش:

١- غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشوره، (جامعه بغداد: كلية التربية للبنات، ٢٠٠٥)، ص٢٠٠

٢- ساطع الحصري: مفكر وكاتب سوري ولد في صنعاء اليمن ١٨٧٩ لأسرة عربية جاءت من حلب هو أحد رموز القومية العربية في العصر الحديث، أسس وزارة المعارف في سوريا عام ١٩١٩، وضع المناهج التربوية في سوريا والعراق وشارك في تأسيس كليه الحقوق في جامعة بغداد، توفي في بغداد عام ١٩٦٨ للمزيد من التفاصيل ينظر مؤسسة هنداوي Contrip, ttps://www.hindawi.org; wik. https://or.wikipedia.org

٣- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧-١٩٤١، ج٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٨، ص٢٦٣.

٤- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ج٢، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد ١٩٨٨، ص ٦٢٦.

٥- عباس فرحان ظاهر علي ال شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد، ١٩٣٩ - ١٩٥٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعه بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٣)، ص١٨٩.

٦- المصدر نفسه، ص ١٨٩.

٧- علي طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسية التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعه الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١) ص٣٤.

٨ - الكتاتيب: مفردها كتاب وهي أماكن لتعليم

الاطفال وهي بمثابة مدرسة أولية غالباً ما تكون في المساجد أو الجوامع وفي بعض الاحيان تكون في بيت الملا أو الملاية، وفيها يتعلم أطفال المسلمين القراءة والكتابة وقراءة القرآن والحساب والخط ويكتبون بالقصب، يرددون الكلمات كالببغاء لا يفقهون لها معنى، ويعاقب الصبيان من قبل الملا بعقوبات شتى منها الضرب المبرح بالفلقة، ولذلك كانت قسوة الملا سبباً في عزوف الكثير من الأهالي عن الدراسة، جميل موسى النجار، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩ - ١٩١٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠١، ص٧٢؛ عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص١٩٠.

٩- علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص ٣٩.

١٠- الحكومة العراقية وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦، ص٧.

١١- عباس فرجان الموسوي، المصدر السابق، ص ١٩١.

١٢- علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص ٤٠.

١٣- الحكومة العراقيةة وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف لسنه ١٩٥٨-١٩٥٧، ص ١٠٠.

١٤- فلاح مجيد حسون العارضي ، وزارة المعارف .. الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٥٨-١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القادسية : كلية التربية ، ٢٠١٣) ، ص ١٨٢

١٥- صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ دراسة تاريخيه، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعه بغداد: كلية الآداب، ١٩٩٤)، ص٩٨-٩٩.

١٦ - محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، ج ١٣ ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٩٨.

١٧- صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص٩٩.

١٨ - محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، المصدر السابق، ص٢٩٩.

١٩- حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة بغداد: كليه التربية ابن رشد، ٢٠٠٠)، ص١٠٤، محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٩-٣٠٠.

٢٠- الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، مطبعة دار الحديث، بغداد، ١٩٥٢، ص٢٢، وزارة المعارف، نظام رياض الاطفال الرسمية رقم (١٣) لسنه ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص١- ؛ نجم الدين علي مردان، رياض الاطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها واسسها التربوية والنفسية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٢، ص١١١.

٢١- محمد حسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٩-٣٠٠، احمد راشد الفهداوي، الحياة الثقافية في مدينة بغداد، ١٩٥٨-١٩٦٨, أطروحة دكتوراه غير منشورة , (جامعة الأنبار: كلية الآداب, ٢٠١٢), ص٩.

٢٢- الحكومة العراقية، وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩ ، ص٢١ ؛ عباس فرحان ظاهر الموسوي، المصدر السابق، ص١٩٤-

١٩٥، نجم الدين علي مردان المصدر السابق, ص١١٣؛ أحمد راشد الفهداوي، المصدر السابق، ص٩.

٢٣- صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص١٠١.

٢٤- وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، مطبعة الرابطة ،بغداد ،١٩٥١،ص ١٤

٢٥- صالح محمد حاتم عبدالله المصدر السابق ، ص ١٠٣-١٠٤

٢٦- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٣، ص٢١٧، حيدر طالب حسين الهاشمي, المصدر السابق، ص١٠٤.

٢٧- علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦.

٢٨- صالح محمد حاتم عبدالله المصدر السابق ، ص٧٩-٨٢؛ وزارة المعارف ،تقرير لجنة مشروع العشر سنوات ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨، ص أ .

٢٩- مهدي صالح هجرس، التعليم الثانوي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة، ١٩٩٣، ص٤٥.

٣٠- للمزيد من التفاصيل ينظر : فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق ، ص٩٤-٩٥.

٣١- المصدر نفسه والصفحة.

٣٢- غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٢ ؛ علي طاهر تركي لحلي ، المصدر السابق ، ص٣٧

٣٣- صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص٢٠٩.

٣٤- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج ١، المصدر السابق، ص٥٥.

٣٥- صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص٢١١ ؛ محمد حسين الزبيدي المصدر السابق، ص٣١٧.

٣٦- سهيل صبحي سلمان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة للنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٨١-٢٨٢.

٣٧- المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

٣٨- المصدر نفسه، والصفحة.

٣٩- وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنه ١٩٥٧-١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص٣٩، غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٨، محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣١٩.

٤٠- صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٢٧٨.

٤١- سعد عمر: ولد في كربلاء عام ١٩١٩، ودرس في كليه الحقوق في بغداد وتخرج منها عام ١٩٤١، وزاول المحاماة، أنتخب نائباً عن لواء كربلاء(أذار ١٩٤٧ - شباط ١٩٤٨)، وعين وزير للشؤون الاجتماعية في كانون الاول ١٩٤٩، فوزير للمعارف عام ١٩٥٠، للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، (لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٤)، ص١٤٧.

٤٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، جلسة ١٠ في ١٧ نسيان ١٩٤٧، ص١٤٤.

٤٣-علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دار الكتب العراقية، ط٢، بيروت, ٢٠١٠، ص٢٣٤.

٤٤- علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص٨٣.

٤٥- عبدالوهاب مرجان : (١٩٠٩-١٩٦٤) ولد

في الحلة من اسرة معروفة في تجارة الحبوب ، خريج كلية الحقوق ، انتخب نائبا عن لواء الحلة في اذار ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨ كما تم انتخابه في جميع الدورات النيابية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، تولى حقائب وزارية عده ، تراس مجل النواب اربع مرات ، الف وزارة واحده في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧-٢ اذار ١٩٥٨ . للتفاصيل ينظر : حسن احمد إبراهيم المعموري ،عبدالوهاب مرجان ودورة السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل : كلية التربية ، ٢٠٠٧)

٤٦- مـحاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٤٧، المصدر السابق، ص ١٥٢.

٤٧ - محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنه١٩٤٧ الجلسة ١١ في ١٨ نيسان ١٩٤٧، ص١٦١.

٤٨- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٨ في ١٧ حزيران ١٩٤٧، ص٣٨٤.

٤٩- رؤفائيل بطي : وزير سابق وسياسي مسيحي ، وصحفي بارع ، ولد في الموصل ١٩٠١ وتخرج في مدرسة الإباء الدومينكان العاليه ١٩١٤ ، وعين معلما ، والتحق دار المعلمين العالي عام ١٩١٩ ثم بكلية الحقوق عام ١٩٢٤ ، انتخب عضوا في مجلس النواب مرات عديده منذ عام ١٩٣٥ ، عين وزيرا بلا وزارة في وزارتي محمد فاضل الجمالي ، توفي في ١٠ نيسان ١٩٥٦ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ،٢٠٠٧، ص٢٤٢-٢٤٣

٥٠- مـحاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ الجلسة ٩ في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، ص٩٧٩.

٥١- مـحاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣٣ في ٤ أيار ١٩٤٩، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٩، ص٥٢٢.

٥٢- نجيب الراوي: محامي وسياسي عراقي ولد في الانبار عام ١٩٠٣ وتخرج من مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩٢٣، انتخب في عدة دورات انتخابية، شغل مناصب وزاريه عدة منها وزارة المعارف العدلية ووزارة الشؤون الاجتماعية، وتوفي في عام ١٩٩٣ بسويسره ينظر:

Boss • https://lawyers.gov.ia, wikipedia <https://ar/wikipedia.org

٥٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٢ في ١٥ أيار ١٩٤٩، ص٦٩٣.

٥٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة, الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٨ في، آيار ١٩٤٩، ص ٧٩٧.

٥٥- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الثانية عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٣٤ في ١٥ أيار ١٩٥٠، ص٥١١.

٥٦- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٤٥ في ١٨ حزيران ١٩٥٠، ص٣٧٨-٣٨١.

٥٧- خليل كنه، ولد في بغداد عام ١٩٠٩، وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٢، وهو من مؤسسي حزب الاتحاد الدستوري، أصبح وزيراً للمعارف والمالية لعدة مرات، أنتخب نائباً في عدة دورات انتخابية، اعتقل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أطلق سراحه عام ١٩٦١. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام

السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص١٥٣-١٥٤.

٥٨- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٤ في ١٨ أذار، ص٣٧٣.

٥٩- المصدر نفسه، ص٢٨١.

٦٠- للمزيد من التفاصيل حول مناقشات ومطالب النواب ينظر: علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٩.

٦١ - محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢، الجلسة ٣١ في ٢١ آيار ١٩٥٣ (بغداد: مطبعة الحكومية، ١٩٥٣)، ص٦٢٨.

٦٢- عبدالمجيد القصاب : (١٩٠٧-١٩٨٨) وزير ونائب سابق ، ولد في بغداد واكمل دراسته فيها حتى تخرج من المركزية عام ١٩٢٦ ، اكمل دراسته في كلية الطب في الجامعة السورية ، انتخب عضوا في مجلس النواب عن بغداد لاكثر من دورة .اصبح وزيرا للصحة -والمعارف لثلاث مرات من عام ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ، له عدة مؤلفات مطبوعة للتفاصيل . ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج ١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥،ص١٣٥.

٦٣- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة ١٥ في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٨٩.

٦٤- علي طاهر تركي الحلي، المصدر السابق، ص١٠٧.

٦٥- المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً الوثائق الرسمية المنشورة:

أ - مطبوعات وزارة المعارف:

١- الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.

٢- _____ ،_____ ، تقرير لجنة مشروع العشر سنوات ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٤٨

٣- _____ ،_____ ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ،١٩٥١ .

٤- _____، _____ نظام رياض الاطفال الرسمية رقم (١٣) لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠.

٥-_____، _____ التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٠-١٩٥١، مطبعة دار الحديث، بغداد، ١٩٥٢.

٦-_____، _____ التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩

ب مطبوعات وزارة التخطيط.

١- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

ثانيا: محاضر مجلس النواب:

١- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٠ في ١٧ نيسان ١٩٤٧.

٢- _____، _____, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١١ في ١٨ نيسان ١٩٤٧

٣- _____، _____, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٨ في ١٧ حزيران ١٩٤٧.

٤- _____، _____، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٩ في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.
٥-_____، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣٣ في ٤ أيار ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.
٦- _____، _____،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٢ في ١٥ ايار ١٩٤٩.
٧-_____، _____، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٨ في ٢٢ ايار ١٩٤٩.
٨- _____، _____، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٣٤ في ١٥ ايار ١٩٥٠.
٩- _____، _____، الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٤٩، الجلسة ٤٥ في ١٨ خريراه ١٩٥٠.
١٠- _____، _____، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٤ في ١٨ أذار ١٩٥١.
١١-_____ الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣١ في ٢١، آيار، ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٣٠
١٢-_____ الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة ١٥ في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٦.

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية

ا - أحمد راشد الفهداوي، الحياة الثقافية في مدينة بغداد ١٩٥٨- ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الانبار: كلية الآداب، ٢٠١٢).
٢- حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل: كلية التربية ،٢٠٠٧)
٣- حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشوره، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد،٢٠٠٠).
٤ - صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية أطروحة دكتوراة غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٩٤).
٥- عباس فرحان ظاهر علي الموسوي، الحياة الاجتماعي في مدينة بغداد ١٩٣٩ - ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد: كليه التربية ابن رشد، ٢٠٠٣).
٦-علي طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسية التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعه الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١).
٧- غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد: الكلية التربية للبنات، ٢٠٠٥).
٨- فلاح مجيد حسون العارضي، وزارة المعارف.. الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٥٨ - ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القادسية: الكلية التربية، ٢٠١٣).

رابعاً: المراجع العربية والمعربة

أ - المراجع العربية:

١- جميل موسى النجار، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩ – ١٩١٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠١.
٢- علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دار الكتب العراقية، ط٢، بيروت، ٢٠١٠.
٣- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة

الخنساء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.
٢ - محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، ج١٣، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥.
٥- مهدي صالح هجرس، التعليم الثانوي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة: ٠١٩٩٣
٦- نجم الدين علي مردان، رياض الاطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها وأسسها التربوية والنفسية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٢.

ب - المراجع المعربة:

ا - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنه ١٩٠٠-١٩٥٠، ج٢، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.

خامساً الموسوعات والمعاجم العربية

١- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٢- حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥ .
٣- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧ - ١٩٤١، ج٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٠١٩٦٨
٤- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج ١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٣.
٥- مير بصري اعلام السياسة في الطرق الحديث، ج٢، دار الحكمة, لندن, (٢٠٠٤).
٦- نجدة فتحي صفوة، أدباء ودبلوماسيون وعلماء أصلاء عرفتهم عن كثب، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية

ا - مؤسسة هنداوي
1.contrib..https://www.hindawi.org
2.winsichttps://ar.wikipedia.org
3.boss <https:// Lawyers.gov.ia
4.wikipedia < https://ar.wikipedia – org